دور المجتمع المدني العراقي في ترسيخ قيم الديمقراطية في الدستور الدائم

أ.د ناظم عبد الواحد الجاسور
عميد كلية العلوم السياسية
الجامعة المستنصرية – العراق

المقدمة:

بقدر ما أثارت إشكالية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني نقاشا واسعا،ليس فقط في اطار الافكار والتصورات النظرية، وانما في اطار الواقع السياسي الاوروبي، وما تثيره اليوم في الواقع السياسي العربي، فان التجربة الطويلة للشعوب والانظمة السياسية، سواء التي ضربت الديمقراطية في اعمق جذورها، أو في الانظمة الاستبدادية التي مازالت شعوبها تبحث عن غد افضل، قد أكدت بشكل قاطع من أن بناء الثقافة الديمقراطية تشكل الارضية الصلدة التي من شأنها تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، ليس فقط في تنمية الدولة، وانما في ديمومة استقرارها السياسي، من خلال منهج ديمقراطي قائم على التداول السلمي للسلطة، وتعددية حزبية وسياسية، تكفل للجميع حقوق المواطنة وحرية التعبير في اوربا الشرقية، والتدهور الواضح في الوضع السياسي والاجتماعي العربي، هو ان المجتمع المدني ((الحافز أو المثير لعملية التحول الديمقراطي، وهو القوة التي تقف خلف تحول ديمقراطي ناجح، فضلا عن ذلك، فان وجود مثل هذا المجتمع يعد ضمانا اساسيا لاستمرار وتماسك الديمقراطية في المرحلة التالية، وتكون الوظيفة الاساسية للمجتمع ممارسة الضغوط وبلورة قواعد معينة للحد من سلطة الدولة)) (1).

لا بل ان مؤسسات المجتمع المدني اصبحت في السنوات الاخيرة من القوى الفاعلة على مستوى التأثير على السياسات الدولية والاقليمية وخارج حدودها القومية، وخصوصا ما تجلى خلال الاستعدادات لشن الحرب على العراق او خلال الحرب، وما بعد احتلال العراق، حيث تقف على رأسها منظمات وجمعيات حقوق الانسان ولجانه الدولية غير الحكومية والاتحادات العمالية والنسائية والحركات المعادية للعولمة وحركات السلام والبيئة والمرأة وغيرها .

ويبدو ، ان مفهوم المجتمع المدني الذي تجادل عليه الفلاسفة والمفكرون الغربيون عقودا من الزمان، وما زال محط نقاش بين المثقفين العرب، فانه اليوم يعكس واقعا جديدا، من حيث

اصبح القوة الاساسية وراء التغير الاساسي في المجتمع، لا بل هو الضامن للعملية السياسية في منهجعا الديمقراطي. وعلى ضوء ذلك، فان الفرضية التي تنطلق منها دراستنا ترتكز على انه كلما ترسخت الديمقراطية كمنهج لممارسة السلطة وتحديد العلاقة ما بين الحاكم والمحكوم، ومن خلال دستور دائم ينص على التداول السلمي للسلطة ن ومن خلال صناديق الاقتراع العام والمباشر والسري، كلما نشأ مجتمع مدني ذو فاعلية وقدرة على المشاركة في صنع القرارات المصيرية، ومن خلال منظماته المختلفة، والتي تؤكد حضورها في الميادين السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية . ولذلك، فان هذه الدراسة سوف تتناول :

المحور الاول / اشكالية العلاقة ما بين الديمقراطية والمجتمع وذلك من خلال التأصيل النظري لهذا المصطلح الذي أثار تصورات وطرح أفكارا متنوعة بصدد المجتمع المدني، ومن ثم تأكيد العلاقة ما بين الدمقراطية والمجتمع المدني من خلال سوأل طالما طرحه العديد من المفكرين، ومن بينهم الاستاذ الجابري حول: هل يمكن قيام الديمقراطية في مجتمع غير مدني؟ وهل يمكن قيام مجتمع مدني بأسلوب غير ديمقراطي ؟

اما **المحور الثاني** / فانه سيتناول دور المجتمع المدني العراقي ((الجديد)) في ترسيخ القيم الديمقراطية في ((الدستور الجديد)) الذي أثار خلافا حادا بين مختلف مكونات الشعب العراقي حول عدد من مواده التي جاءت حسب ما رفضته بعض الاطراف تكريسا لهيمنة قوى سياسية وعرقية وطائفية، الا انه في باب الحقوق والحريات فانه سجل سابقة في تاريخ المنطقة ودساتير انظمتها السياسية.

المحورالاول /العلاقة ما بين الديمقراطية والمجتمع المدني

في الواقع، ليس هناك من المصطلحات التي أحتلت مكانا بارزا في تفكير ونقاشات الفلاسفة والمفكيين الغربيين مثل ما أحتله مصطلح المجتمع المدني الذي أثار أهتمام العديد من المفكرين العرب الذي كانوا يبحثون عن أفضل الصيغ والحلول التي من شأنها أحداث تحول جذري في بنية النظام السياسي العربي، حيث المنهج الديمقراطي يشكل الطريق الاسلم نحو بناء مجتمعات مستقره وقائمة على السلم الاجتماعي والقواعد الدستورية، بدلا من العنف والاستبداد . وبغية الوقوف على الاصول الفكرية والفلسفية لهذا المفهوم الذي تبلور في القرن التاسع عشر، حيث الافكار الاشتراكية والليبرالية، فلابد من الرجوع الى مفكري تلك الفترة، أذ ان أفكارهم ونظرياتهم شكلت الارضية التي تستند اليها البنية السياسية، الاجتماعية والثقافية

للانظمة السياسية الاوروبية، والتي قطعت شوطا كبيرا في ترسيخ وتوطيد القيم الديمقراطية من خلال الدور الفاعل الذي لعبته مؤسسات المجتمع المدني ليس فقط في نشر الوعي الديمقراطي، وانما المساهمة في صياغة القرار السياسي الداخلي والخارجي، وصيانة الضمانات الدستورية التي تعد اليوم أسس النظام السياسي الديمقراطي .

هناك الكثير من الدراسات التي ترى ان مفهوم المجتمع المدني لم يظهر بشكله الخالص انما ظهر كما هو حال ظهور وتبلور مفهوم الديمقراطية، من خلال تطور تاريخي يفسره منتظم فكري قلسفي مر بمرحلة تبلور منذ بروزها كأفكار جنينية في فكر الفيلسوف الانكليزي جان لوك وكذلك في فكر الفرنسي جان جاك روسو، وفيما بعد أكثر نضجا وتطورا في فلسفة الحق لدى هيغل (2)

ومن خلال قراءة ما طرحه لوك وروسو وهيغل في طروحاتهما الفكرية، انهم حاولوا الربط بين نشوء المجتمع المدني وعملية انتقال وخروج المجتمع البشري من حالة الى اخرى . فقدموا الصياغات الاولى لمفهوم المجتمع المدني بوصفه كل تجمع بشري او خروج من حالة الطبيعة الفطرية الى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي وبهذ المعنى فان المجنمع المدني هو ((المجتمع المنظم سياسيا، وان المجتمع المدني يعبر عن كل واحد لا تمايز فيه، كل يضم المجتمع والدولة معا)) (3).

واذا كان ظهور مفهوم المجتمع المدني عند توماس هوبز لم يكن منفصلا عن الدولة، وانه مجرد تعبير عن انتقال مبدأ السيادة على اساس العقد الاجتماعي، والغاء فكرة الحق الالهي ونشوء الحكم المطلق، فان جون لوك كان يرى وجود المجتمع دون دولة، أي قائم بذاته . وقد اضاف المفكر الفرنسي مونتيسكيو، وفيما بعد المفكر الامريكي الفرنسي الاصل (الكسي دو توكفيل) رؤيتهما ليجعلا من المجتمع المدني وسيطا يوازي الدولة ويحد من تأثيرها المباشر في الفرد . او ان المجتمع على حد تعبير المفكر الالماني هيغل يمثل ((الحيز الاجتماعي والاخلاقي الواقع بين العائلة والدولة)) (4).

وقد حاول جون لوك من خلال طرحه لاشكالية المجتمع خارج الدولة في النظرية الليبرالية، ان يضع السوق في مركزية العلاقة المتبادلة بين الافراد في هذا السوق الذي ينتج مجتمعا مدنيا خارج الدولة، ويصبح السوق في حد ذاته نموج المجتمع .وهكذا انتقل المجتمع المدني من مرحلة الى اخرى وفي كل واقع ينطوي مفهوم المجتمع المدني الذي تحته ستكون هناك شروط تتمثل بوجود فرد ومجتمع ودولة. وبصدد عدم تناول الماركسية للمجتمع المدني، فان

مرد ذلك يرجع الى ان ماركس في رده على هيغل نظر الى المجتمع المدني بوصفه الاساس الواقعي للدولة وفضاء للتنافس والصراع، وليس الاقتصادي فقط كما يرى هيغل، بل السياسي والطبقي ايضا (5).

وان ابتعاد ماركس عن الاهتمام بمصطلح او تفسير ظاهرة ((المجتمع المدني)) واستبداله بمفهوم ((المجتمع البرجوازي)) في دراسته للاقتصاد الرأسمالي، هو قناعته بان ذلك لا يمكن ان يبحث الا في اطار الاقتصاد السياسي، وهو ما لوحظ في كتاب مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي، وفي بعض اجزاء رأس المال (6). وقد احتل فيما بعد مفهوم المجتمع المدني مساحات واسعة من نقاشات المفكرين الماركسين، ومن بينهم كرامشي الذي نظر للمجتمع على اساس مستويين:

الاول: يمكن ان يدعي المجتمع المدني الذي هو مجموعة التنظيمات التي غالبا ما تسمى تنظيمات .

والثاني: يدعي المجتمع السياسي او الدولة . ومن خلال هذه النظرة الغرامشية فان المجتمع المدني يحتوي على العلاقات الثقافية الايديولوجية ويضم كل النشاط الروحي – العقلي . أي ان غرامشي يرى ان المجتمع المدني استنادا للتراث الماركسي بانه اللحظة الايجابية ولبفعالة في التطور التاريخي، وليس كما ورد عند هيغل (7).

واذا كان غرامشي يرى بان هذا المجتمع يمثل لحظة بنيوية (بناء فوقي)، فانه يمثل المرحلة النهائية في تنظيم المصالح المختلفة، المتقدمة في القاعدة (البناء التحتي)، كمرحلة انتقالية باتجاه الدولة.وهنا فان المجتمع المدني هو وجود خاص خارج نطاق الولة رغم كونه على علاقة جوهرية محددة بالدولة، انه الوسيط بين التشكيلة الاقتصادية والدولة ولكنها تخص مرحلة محددة تاريخيا (8).

الاساس، فان جوهر المجتمع المدني ينطوي على اربعة عناصر رئيسية هي :

1- فكرة الطوعية، وهي التي تميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة تحت أي اعتبار .

2-فكرة المؤسسية التي تستغرق مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

3- فكرة الغاية والدور الذي تقوم به هذه التنظيمات والاهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة السياسية، وهيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية مستقلة تعمل في سياق وروابط تشير العى علاقات التماسك والتظامن الاجتماعيين.

4- ويمكن في ضرورة النظر الى مفهوم المجتمع المدني بوصفه جزء من منظومة مرتبطة به تشمل على مفاهيم: المواطنة وحقوق الانسان، التنمية، المشاركة السياسية الشرعية (9).

وعلى ضوء ذلك واستنادا الى ما طرحه الاستاذ محمد العابد الجابري عندما قال: ((هل يمكن قيام الديمقراطية في مجتمع غير مدني، وهل يمكن قيام نجتمع مدني باسلوب غير ديمقراطي ؟ ومن خلال هذا السؤال المزدوج يضعنا الجابري دفعة واحدة ودون مقدمات في قلب الاشكالية التي تواجهها الحركات الديمقراطية ليس فقط في الوطن العربي، وانما في بقية الاقطار الاخرى العالم ثالثية التي لم تتطور فيها الاوضاع تطورا تاريخيا ((طبيعيا)) نحو الديمقراطية من النمط الحديث .

ويضيف الجابري، بان الاشكالية، مفتاح فهمهما واستيعاب ابعادهما يكمن في وعي مضمون عبارتنا الاخيرة ((تطور الاوضاع تطورا تاريخيا "طبيعيا" نحو الديمقراطية من النمط الحديث)) ذلك ان الديمقراطية والمجتمع المدني هما في ترابطهما وتلازمهما، نتيجة ذلك النوع من التطور الذي نفترض هنا اننا جميعا على ألمام بمساره وعوامله ونتائجه، تطور الاوضاع في أوروبا من النظام الاقطاعي السلطوي الى النظام الرأسمالي الليبرالي (10).

وفيما ين التي يمكن اعطاءها للمفهومين، فان ذلك يرتبط بالواقع ومعطياته وليس ما تكون عليه من مضامين ايديولوجية حيث يعني بالديمقراطية هي ذلك الونع من العلاقة بين الحاكمين والحكومين، بين الدولة والشعب والقائم اليوم في اوروبا الغربية وامريكا الشمالية، العلاقة المبنية على تداول السلطة السياسية على اساس الاغلبية الانتخابية التي يفرزها التعبير الديمقراطي الحر من خلال التنافس الحزبي في اطار احترام حقوق المواطن، السياسية بالخصوص .

اما فيما يتعلق بالمجتمع المدني، فان ذلك المجتمع الذي تنظم فيه العلاقات بين افراده على اساس الديمقراطية بالمعنى الذي ذكرناه، المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على اساس اغلبية سياسية حزبية وتحترم حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، في حدها الادنى على الاقل . انه بعبارة اخرى، المجتمع الذي تقوم فيه ((دولة المؤسسات)) بالمعنى

الحديث لـ((المؤسسة)): البرلما، القضاء المستقل، الاحزاب، النقابات، الجمعيات .. الخ .(11).

تشدد الدكتورة ثناء عبدالله في كتابها ((آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي)) على ان موضوع المجتمع المدني يثير العديد من القضايا والتساؤلات على صعيد المجتمع بقوته وتكوناته ومؤسساته وانماط ثقافته، كما يثير العديد من المشكلات على صعيد الدولة باجهزتهاوقوانينها وسياساتها في المجلات المختلفة، وذلك ان طبيعة الحركة وحدودها ومساحتها امام المجتمع المدني تتحدد ملامحها وسماتها من خلال تحديد انماط العلاقة بين الدولة من ناحية والكيانات الاجتماعية من ناحية اخرى (12).

ومن خلال هذه العلاقة، فان المجتمع المدني ليس المقصود منه اساسا ايجاد معارضة سياسية في مواجعة الدولة، اذ ان فاعلية المجتمع المدني بكافة تكويناته تنطوي على اهداف اوسع واعمق من مجرد المعارضة. انها المشاركة بمعناها الشامل، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا. اذ ان هذه المشاركة هي التي تسمح للمجتمع المدني، وتتيح له فرصة مراقبة كافة البى الاجتماعية بما فيها مؤسسة الدولة نفسها، ضبطها وتصحيح مسارها. ومن هنا يمكن القول بوجه عام ان وظيفة المجتمع المدني هي تسيير شامله للمجتمع كله . وفي سياق هذا المنطق فانه ليس بالضرورة ان تكون هناك اعداء او تناقض بين الدولة ةالمجتمع المدني . وعلى الرغم من ذلك فان العلاقة بين الطرفين لابد من ان تحكمها قاعدة اساسية مؤداها الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني الذي يعرفه المفكر الفرنس برتراند بادي في كتابه علم الاجتماع السياسي (1979) بانه ((كل المؤسسات التي تتيح للافراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل او توسط الحكومة)) (13).

وبناء على ما تطرحه هذه العلاقة من اشكالية ((الوجود)) او الترابط بين المفهومين، فان الاستاذ الجابري ينتقل الى الواقع العربي بهدف دراسته وتفكيك مكوانته الساسية، الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، بغية الاجابة الواضحة لسؤاله المزدوج: اذ يؤكد مقدما بان طرح اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الساحة العربية اليوم يكتسي طابعا داميا يعبر عن وعي الشعب ووعي النخبة المثقفة بالخصوص، في هذا الوقت بالذات، وبصورة لم يسبق لها مثيل بغياب الديمقراطية، وغياب المجتمع المدني في الوطن العربي، في كل قطر من اقطاره، غياب دولة المؤسسات، الدولة التي تستمد وجودها وشرعيتها من مؤسسات مستقلة عنها وليس العكس (14).

وبقدر ما ان جميع اقطار الوطن العربي، دون أستثناء، تعاني اوضاعا تتسم بغياب الديمقراطية والافتقار الى مؤسسات المجتمع المدني، فلاشكالية التي يطرحها السؤال السالف الذكر، هي في جوهرها الانتقال من وضعية غير ديمقراطية (او ذات مظاهر ديمقراطية مزيفة _ (او ناقصة)، الى وضعية ديمقراطية حقيقية في ظل ظروف تختلف جذريا عن الظرف الذي تم فيه الانتقال التاريخي ((الطبيعي)) الى الديمقراطية في اوروبا الحديثة، الامر الذي يتطلب التعرف عن كثب على طبيعة الوضعية غير الديمقراطية القائمة في الاقطار العربية وسماتها ومكوناتها (15) .

وهذا الوضع غير الديمقراطي الذي تعيشه الدول العربية، يرجعه الجابري الى ما وصفه تعبيرا عن صراع القوى والمصالح، أي في اطار التحليل السياسي الايديولوجي، وطنيا واقليميا ودوليا، من جهة، ومن جهة اخرى في اطار التحليل الاجتماعي الثقافي، حيث يركز على مكونات الاطار الاجتماعي والحقل الثقافي الداخلي، الذاتية . زمن خلال هذين التحليلين يؤكد الجابري بانه بينما نشأت المؤسسات الليبرالية الديمقراطية في الدول الاوروبية الحديثة بفعل تطور داخلي وبموازاة مع نشأت وتطور الدولة نفسها، مما ادى في النهاية الى قيام مجتمع مدني مستقل عن المجتمع السياسي (الدولة)، مجتمع قوامه مؤسسات اقتصادية (شركات، بنوك ...) وثقافية (جمعيات، نقابات ...) وسياسية (احزاب ومجالس منتخبة) وتعليمية (مدارس ومعاهد)، بينما حدث هذا في اوروبا نجد ان بنى الدولة الحديثة في الاقطار العربية والبلدان المستعمرة سابقا بصورة عامة قد غرستها، وبالقوة احيانا، الدول المستعمرة. وهكذا فالدولة (السلطة الحاكمة) هي التي أنشأت لنفسها المؤسسات التي تحتاج اليها، وهي التي تغذيها وتوجهها وتمنحها السلطة والنفوذ. اما المضمون الديمقراطي اليبرالي لهذة المؤسسات فقد امتصته الدولة امتصاصا، فاصبحت الديمقراطية لا تمارس الا على مستوى رجالاتها (16).

وهذا ما حصل في البلدان العربية، وغيرها من دول العالم الثالث، حيث ان العلاقات ما بين الدولة والمجتمع بقيت على حالها وتم احتواء المجتمع من قبل ((السلطة الوطنية المستقلة)) والهيمنة عليه، وضمن قوالب معينة من الحياة البرلمانية، مما حعل التجربة الديمقراطية فيها تجربة تمارسها الدولة على المجتمع لمراقبته، وليس وسيلة تمكن المجتمع من مراقبة الدولة . وكنتيجة لذلك، فلابد وان تحدث هزات، وتحولات، وطفرات، ادت الى ظهور انظمة سياسية (عسكرية) عديدة متخبطة في تخطيطها الاقتصادي، وانفاقها العسكري، بحيث غدا ظهور

تعميم ((سلطة العسكر)) التي احتكرت الدولة وشكلت الحزب الواحد من الظواهر العامة التي تميزت بها الانظمة السياسية العربية وفي العالم الثالث،الامر الذي ادى الى اغلاق الباب امام الديمقراطية الليبرالية، وبالتالي امام نمو مؤسسات المجتمع المدني، وتحجيم المجتمع، مما انعكس اثره السلبي على عملية تكون النخبات وتراكم فعاليتها . واذا كان هذا في اطار التحليل السياسي لابراز ظروف غياب الديمقراطية فانه من ناحية التحليل الاجتماعي الثقافي يذهب الجابري الى ان ((المجتمع المدني)) هو اولا وقبل كل شيء، مجتمع المدن، وان مؤسساته هي تلك التي ينشاءها الناس بينهم في المدينة لتنظيم حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. فهي اذن مؤسسات ارادية، او سبه ارادية، يقيمها الناس وينخرطون فيها، او يحلوها او ينسحبون منها، وذلك على النقيض تماما من مؤسسات المجتمع البدوي/القروي التي تتميز بكونها مؤسسات ((طبيعية)) يولد الفرد منتميا اليها مندمجا فيها، ولا يستطيع الانسحاب منها (القبيلة والطائفة .. الخ) . اذن البحث في حضور او غياب مؤسسات المجتمع المدني في قطر من الاقطار، لابد وان ينطلق من النظر في وضعية ((المدنية)) في ذلك القطر: هل هي التي تهمين على المجتمع باقتصادها ومؤسساتها وتقاليدها وتراثها .. ام ان المجتمع البدوي القروي هو السائد بمؤسساته وتقاليده وسلوكياته وقيمه وفكره (17).

ومن خلال هذا التعريف والتساؤل، فان الجابري ينتهي الى القول من خلال تحليله للحقل الاجتماعي والحقل الثقافي العربي، بان البادية والارياف مازالت هي المهيمنه بمؤسساتها وسلوكيتها وتقاليدها وعقليتها فضلا عن هيمنتها الديوغرافية . ومقابل ذلك هناك نخب طالبت بالاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية وجندت الشعب وعملت على توعيتها من مستواها الثقافي، اضافة الى النخب الارستوقراطية التقليدية التي نمت مع الفترة الاستعمارية . والصراع او التناقض ما بين النخبتين سرعان ما يطفح الى السطح وتبدأ الانقلابات العسكير او الثورات الوطنية التي يقودها ((الضباط الاحرار)) والجبهات الوطنية، او الانقاذية، واغلب قياداتها قروية ريفية كما في العراق، مصر، وبدوية (اردن ليبيا) متخذين وسيلتهم ((المدنية)) لبسط الهيمنة على جسم المجتمع كله. وفي اطار هذا ((التطور)) الثوري، العسكري، الانقلابي تتزاحم ((النخب)) على مواقعها، الامر الذي يؤدي الى ((تعميم الوعي الاجتماعي بالفوارق الطبقية واحتكار المواقع)) (18).

وفي اطار الاحتكار للمواقع السياسية الاجتماعية، والصراع ما بين القديم والجديد، وما بين النخب الحاكمة التي تمعن في القمع، والنخب الجديدة، وحتى القديمة،تبرز الاصوات المطالبة بالديمقراطية، حيث الفرز يبدو واضحا بين نخب ((دولة الثورة)) ونخب الدولة التقليدية، ونخب الدولة ((شبه الليبرالية شبه الديمقراطية)) تتصارع من اجل السلطة والنفوذ وبالتالي المصالح والمكاسب (19). وهذه الاجيال الثلاثة التي تمثل الخريطة الاجتماعية في الوطن العربي، هو انها جميعا تخشى الديمقراطية او تتخوف من نتائجها، نظرا لكون علاقاتها بجسم المجتمع لا تمر عبر مؤسسات من نوع مؤسسات المجتمع المدني التي هي الشرايين والقنوات التي تضمن احترام قواعد الممارسة الديمقراطية . لكن النقطة الجوهرية التي لابد من الاشارة اليها هي في عدم وجود مجتمع مدني فاعل في الاقطار العربية يرجع الى عدم وجود نظام اقتصادي يفرز ما يكفي من البنى والمؤسسات التي تعطي المجتمع الطابع ((المدني)) الحديث وتجعل اليمقراطية السياسية اختيارا يفرض نفسه ليس فقط من خلال رغبات الناس ونضالاتهم، بل ايضا بضغط ((قوة الاشياء ذاتها، قوة الواقع المؤسساتي المتنامي)) (20).

فهذا الوضع الاقتصادي الذي تحتكره وتهيمن عليه الدولة، وتكرسه الثقافة السائدة – الدولة باعتبارها المؤسسة الكلية الواحدة، لم يفرز بديلا جديدا متغيرا في بنيته وآلياته، الامر الذي جعل البعض يقول بأستحالة قيام الديمقراطية في ظل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية السائدة التي تتميز بغياب مؤسسات المجتمع المدني .وبناء عليه، فان مسألة الديمقراطية يجب ان تطرح من خلال معالجة العوائق ووعيها، ذلك ان الديمقراطية في مقدمتها الحق في اختيار الحاكمين ومراقبتهم، وحق الحرية، وحرية التفكير والتعبير والاجتماع وانشاء الاحزاب والنقابات والجمعيات والحق في العلم والعمل والمساواة وتكافؤ الفرص (21).

وهذه الحقوق لا يمكن ممارستها بشكل ديمقراطي الا من خلال ربطها بالمجتمع المدني وعبر مؤسسات هذا المجتمع التي تنشأ بممارسة هذه الحقوق، وبتغلغلها في جسم المجتمع، تتعمق الممارسة الديمقراطية بدورها . واذا كان المجتمع ليس كما من الافراد وانما علاقات مصالح وفئات وصراعات ومنافسات، فان الديمقراطية هي التي تقوم بتنظيم تلك العلاقات في المجتمع تنظيما عقلانيا يوجه الصراع والمنافسةالى فائدة تقدم المجتمع ككل في اطار ممارسة المواطن حقوقه (22). ان عملية التحول التاريخي الحضاري الواسعة وما يطبعها

مـن تـزاحم التخبـات وتعاقبهـا السـريع، تجعـل الانتقـال مـن موقـع اجتمـاعي او سياسـي او ايديولوجي الـى اخـر امـرا ميسورا . ومـن هنـا تبدو الديمقراطيـة ضـرورة تاريخيـة، انـها وحدها قادرة على مأسسة وقولبة عملية التحول الكبرى هذه . ان التعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بـالاختلاف واحترام المخـالفين فـي ارأي هـي الشـروط الضـرورية التـي تضـمن تعريـف الحركـة والصـراع داخـل عمليـة التحـول تلـك، تعريفـا سـليما، وبالتـالي تفسـح المجـال لقيـام مؤسسـات المجتمـع المـدني مـن مجـالس منتخبـة واحـزاب سياسـية ونقابـات .. المؤسسـات التـي تـؤطر الصراع والحركة والتحول داخل المجتمع (23).

ولكن، اذا كان الجابري قد انطلق من سؤال مزدوج حول عدم امكانية وجود مجتمع مدني في ظل وضع غير ديمقراطي، وانهى الى الترابط الجدلي بين الاثنين، فان الدكتورة ثناء عبدالله قد شخصت اسباب عجز المجتمـع المـدني العربـي فـي فقدان الاستقلالية واستعارت مـن الاستاذ عبدالله ساعف تقسيمه لمجتمـع مـدني رسـمي وكجتمـع مـدني صـامت، حيث الاول موجود بشكل رسمي يتركب من احزاب زنقابت زجمعيات، وتقوم علـى ادارتـه نخبـات ثقافيـة وتكنوقراطية واعيان وشخصيات علمية ثم هناك مجتمع مدني صامت يعاني ظروفا معيشية صعبة في مجيط المدن واحيانا في بيوت الصفيح والمناطق الريفية، وهو مجتمع غير رسمي يقتصر رد فعله في بعض الاحيان على ((الصمت تجاه الدولة)) (24).

وبنـاء علـى ذلك، فان المجتمع المدني، وحسـب مـا تؤكده الدكتورة ثنـاء عبدالله، واقعا تحـت حصـار ثلاثـي: اولا، الدولـة التـي لا تثـق بـالمجتمع. وثانيـا الميـراث الثقـافي الـذي يحد مـن قدراتـه. وثالثـا، التغيرات الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسية التـي لا تسمح للمجتمـع المـدني بحريـة الحركـة (25). اذ ان الدولـة تضـع قيـودا علـى حركيـة المجتمـع المـدني، سـواء كانـت قانونية او ادارية، سياسية بالدرجة الاولى وتجعل منه مشاركا هامشيا في اطار علاقته مع السلطة السياسية وحسب ما تريد توجيهه . اذ يؤكد الاستاذ برهان غليون في دراسته / بنـاء المجتمـع المـدني العربـي، دور العوامـل الداخليـة والخارجيـة بـان ((اصـبحت الدولـة مؤسسـة خاصـة، توظـف سيطرته المطلقـة وتغلغلهـا فـي كـل ثنايـا المجتمـع مـن اجـل خدمـة مصـالح الفئة الحاكمة، وليس من اجا تنظيم المصالح العامة . وصـارت تنظر الـى أي حركـة او نأمـة او اشارة تصدر من المجتمع المدني على انه معارضة سياسية ورفض لسلطة الدولة وتهديد مباشر لوجود الامة القومية والثورة، ودفعها ذلك الى الانكفاء بشكل اكبر علـى نفسـها وقواهـا

الردعية الخاصة وتنميتها، وبالتالي تخصيص القسم الاكبر من موارد الدولة لا لتوفير حاجات المجتمع وانما لتنظيم وسائل القضاء عليه(26).

وتضيف الدكتورة ثناء في تشخيصها لتغيب المجتمع المدني، الى ان الاستراتيجية التي اتبعتها الدولة من اجل فرض سيطرتها على المجتمع سارت في ثلاثة مسارات :

اولا : القضاء على المعارضة السياسية او اضعافها

ثانيا : اخضاع المؤسسات الاجتماعية من اجل خدمة مصالح الدولة

ثالثا: القضاء على الاسس المادية لمؤسسات المجتمع المدني، الحديث، كالنقابات المهنية والعمالية والاحزاب السياسية والتنظيمات السياسية والاجتماعية ومؤسسات التربية ووسائل الاعلام (27).

ومن هنا، فقد فقدت مؤسسات المجتمع المدني فاعليتها وكفاءتها، وفقدت استقلالها وجوهرها ومشروعيتها، واصبحت مجرد اشكال متحجرة، واحيانا تحولت الى ادوات جاهزة تستخدمها السلطة لتبرير قمعها وسياساتها الدكتاتورية في تضييق الخناق على المجتمع، الذي حاولت الدولة تسيسه ((ايديولوجيا)). واذا كانت الديمقراطية تعني المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد ومصيره، ويستحيل ان توجد دون مجتمع مدني، فانه بالمقابل لا يوجد مجتمع مدني من دون حماية الدولة له ولا بناء المجتمع المدني من دون بناء الدولة. فالدولة والمجتمع المدني واقعتان متدخلان متلازمان. الدولة تستمد من المجتمع المدني قيمها وقواها وسياساتها، في الوقت نفسه تمثل الدولة الوعاء او الاطار الذي يحتضن ويؤطر حركة المجتمع المدني ونشاطه (28). ةلكن ذلك لا يمكن ان يحصل ويتطور في مساره الطبيعي، الا في ظل الدولة الديمقراطية التي تتبنى مشروعا ديمقراطيا، في اطاره القانوني والسياسي، الاقتصادي، الثقافي، والايديولوجي، والذي يسمح نتفعيل المجتمع المدنيواعطاءه الضمانات الازمة لحركته ونشاطاته على ارض الواقع السياسي والاجتماعي .

المحور الثاني: دور المجتمع المدني العراقي في ترسيخ قيم الديمقراطية في الدستور الجديد

من المفارقات التي تثير الانتباه هو ان النظام الملكي الذي حكم العراق منذ عام 1921 عند تأسيس الدولة العراقية وتنصيب الملك فيصل الاول بن الحسين ملكا وحتى عام 1958، شهد بروز مجتمع مدني فاعل بمؤسساته وتنظيماته المختلفة التي تركت بصماتها الواضحة في تاريخ العراق السياسي الحديث خلال اربعة عقود . ولكن بعد سقوط النظام

الملكي، فقد اختفت منظمات المجتمع المدني ول يبق منها الا عدد من التنظيمات التي ارتبطت بالسلطة الحاكمة، او الحزب الحاكم، وهو الذي يقوم بأنشاء والاشراف وتوجيه عمل وسياسة هذه المنظمات للحشد والتعبئة والكسب الجماهيري، مثل الشباب، النساء، العمال والطلبة وكذلك حقوق الانسان، وفي الحدود التي تعبر او تجسد ايبولوجية الحزب الحاكم (29).

وبعد الحرب على العراق، واحتلاله من قبل الولايات المتحدة الامريكية، فان الشيء الذي رافق المار والقتل اليومي للعراقيين وتدمير المدن، فان هناك نوعا من الحرية السياسية الواسعة وحرية التعبير، الى درجة الى ان هنك العشرات من الصحف اليومية والاسبوعية التي تفترش الشوارع والمكتبات وكذلك ان الساحة السياسي العراقية اغرقت بعشرات ايضا من الاحزاب والحركات والتنظيمات والتجمعات، بحيث وصلت الى اكثر من 260 تنظيما، ومن مختلف التيارات السياسية والايديولوجيات، بحيث ليس هناك مفردة من القاموس السياسي الا وتجسدت في تنظيم سياسي او حزب او حركة، وبأمتداداتها الاقليمية والدولية، الطائفية والعرقية .وقد بلغت منظمات المجتمع المدني المسجلة في اخر احصائية لوزارة التخطيط والتعاون الانمائي في نهاية ايلول سبتمبر 2005 حوالي 1600 منظمة وأنشأت لها وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني مهمتها التنسيق والتعاون مع منظمات المجتمع المدني لتفعيل دورها في العملية السياسية والانتخابية. وان المادة 43، اولا نصت على ان تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها، وينظم ذلك بقانون. ورغم ان تمثيلها في الجمعية الوطنية التي تم انتخابها في 30 طلنون الثاني – يناير 2005، لم يكن بالشكل الذي يتناسب مع عددها وحجمها، الا ان نشاطها على مستوى الشارع العراقي ساهم مساهمة كبيرة ليس فقط في فضح ممارسات قوات الاحتلال في المعتقلات والسجون، وتدميره للمدن، وخصوصا منظمات حقوق الانسان، سواء كان مقرها العاصمة بغداد او المحافظات، وانما في بناء ثقافة ديمقراطية وسط مجتمع انهكه الحصار، ودمرتو الحرب والاحتلال، وغارق في دوامة من العنف ونزيف الدم الذي يسيل يوميا مع جريان نهري دجلة والفرات.

اذا كانت من بين المهمات المركزية لنظمات المجتمع المدني ازاحة الاحتلال عن صدر الشعب العراقي، فان اعادة الاعتبار للقيم المدنية التي افتقدها المجتمع العراقي، على الرغم من كونه كان مهد الحضارات في سن القوانيين والشرائع، تعد من المهمات الاساسي ايضا

في ظا وضع سياسي واجتماعي وامني مضطرب، تصاعدت ونمت القيم العشائرية والدينية، واصبحت الاعراف العشائرية والعلاقية والطائفية، البديل عن القيم القانونية والدستورية، الامر الذي ولد تفككا اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم سياسيا، وشجع التيارات المتطرفة التي استهدفت بعنفها ولمرات عديدة منظمات المجتمع المدني العراقي واعضاءها، اضافة الى حرق مكاتبها. ورغم هذه الظروف الصعبة، فقد كان لمنظمات المجتمع المدني العراقي دورا في ترسيخ قيم الديمقراطية، في اكثر من مجال، من مجالات الحياة السياسي، الاجتماعية، الثقافية العراقية، وخصوصا خلال اعداد المسودة النهائية للدستور العراقي، على الرغم من التحفظات العديدة والانتقادات التي وجهت له، من كونه لا يلبي كل طموحات الشعب العراقي، وضمن بعض المواد التي ليس من المفروض ادراجها في المتن، الا ان في باب الحقوق والحريات العامة الذي جاء ثمرة جهود ونشاط دؤوب لمنظمات المجتمع المدني، قد جاء منسجما مع قيم حقوق الانسان والمواطنة، ومنظومة القيم العالمية، والتشديد على التداول السلمي للسلطة من خلال صناديق الاقتراع.

وما بين تشكيل لجنة صياغة الدستور التي بلغت 71 عضوا، بقرار من الجمعية الوطنية التي ضمت مختلف اطياف ومكونات الشعب العراقي، والمصادقة عليه في استفتاء 15/ تشرين الاول – اكتوبر 2005، بنسبة 78 % من المقترعين، في حين رفضه ثلاث محافظات، وبنسة كبيرة، فقد عقدت منظمات المجتمع المدني العديد من المؤتمرات والندوات، والحلقات النقاشية لتوعية المواطن بالمواد التي سيتضمنها الدستور وخصوصا الباب الثاني الذي تضمن في الفصل الاول الحقوق، وقسمها الى الحقوق المدنية والسياسية، ثم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ثم الفصل الثاني : الحريات التي حظيت، مثل بقية المواد خلافات حادة ما بين العلمانيين وممثلي التيارات السياسية الدينية التي استطاعت ان تفرض وجهة نظرها في حذف بعض المواد، اضافة الى ان هناك(60) مادة سوف تنظم بقانون، الامر الذي يؤدي الى زرع الشك والريبة من انها يمكن ان تفرغ من جوهرها، وغاياتها لصالح اطراف سياسية ودينية وذلك عندما يتم ترجمتها الى قوانين سارية المفعول .

ومن خلال قراءة الباب الاول (المبادىء الاساسية)، حيث ان هناك تشابك كبير في المادة الثانية : أ – لا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت احكام الاسلام، و ب – لا يجوز سن قانون يتعارض مع مبادىء الديمقراطية و ج – لا يجوز سن قانون يتعارض مع الحقوق والحريات الاساسية الواردة في هذا الدستور، الامر الذي يثير، وما زال يثير

مسألة العلاقة بين الاسلام والديمقراطية، والتوافق بينهما، فيما اذا كانت الديمقراطية تفهم على اساس الطرح الغربي، او فيما اذا كانت مستمدة من الايات القرآنية الكريمة والسنة النبوية، اضافة الى ان الدستور، في باب الحقوق والحريات الاساسية لم يتطرق الى الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ولا الى المواثيق والمعاهدات الدولية بهذا الخصوص .
وترى التيارات اليسارية والعلمانية بان هناك الكثير من المواد التي لا تنسجم مع الطابع الديمقراطي المدني للدستور، والتي تقيد وتعرقل تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، الامر الذي يكشف عن ان هذا الدستور جاء نتيجة محصلة لتوازن القوى الموجودة في الجمعية الوطنية (التآخي 6 – تشرين الاول اكتوبر 2005).
لقد بذلت منظمات حقوق الانسان العراقية جهودا مضنية من اجل تضمين الدستور الجديد نص يقضي: ((على العراق الالتزام بالاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان))، حيث كان من المؤمل ان تندرج تحت اطار المادة (44)، الا انه الغيت بحجة ان بعض احكام الشرعية الدولية تخالف التقاليد والاعلااف الوطنية وبعض احكام الشريعة الاسلامية.
وفي الواقع، فان منظمات حقوق الانسان قد سعت من خلال التمسك بالنص وادراجه في المادة 44 هو((يمكن اعتبارها الضمن القانوني الدولي لمراعاة وعدم انتهاك هذه الحريات من خلال ما قد يسن من قوانين تحت اطار، الاداب العامة، او الامن العام))، على الرغم ان المواد المنصوص عليها في الباب الثاني: الحريات العامة، لم يضع قيودا على ممارسة هذه الحريات. وقد نصت المادة 39 على ان ((العراقيون احرار في الالتزام باحوالهم الشخصية، حسب دياناتهم او مذهبهم او معتقداتهم او اختيارتهم وينظم ذلك بقانون. ونصت المادة 40 على انه ((لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة))، وهذا يعني اتباع كل دين او مذهب بشكل حر،وان الدولة تكفل حرية العبادة وحماية اماكنها.
وفي الباب الثالث، مبدأ الفصل بين السلطات، فان الدستور تخلص ولاول مرة من مبدأ وحدة السلطة التي كرست الاستبداد، واوجد حدودا فاصلة بينها، على الرغم من انه نص على المجلس النيابي او النواب بدون التأكيد علي المجلس الاتحادي الذي تأجل الحسم فيه الى فترة لاحقة وفي كل ذلك فان مبدأ الانتخاب بطريقة الاقتراع السري العام والمباشر، شكلت النقطة الجوهرية في المبدأ الديمقراطي، والذي يسمح بمشاركة كل مكونات الشعب العراقي في العملية السياسية . واذا كانت كانت السلطة التنفيذية المؤلفة من مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء والمنبثقة عن طريق الانتخاب في مجلس النواب، فان الاعتراف

باستقلالية السلطة القضائية يعد من المبادىء الجديدة، فيا اذا تم الالتزام بذلك، في ترسيخ قيم العدالة والمساواة اما القانون

وفي الواقع، فان الالتزام بالمبادىء الاساسية للدولة الديمقراطية والتي جاءت في اكثر نصوص هذا الدستور، وخصوصا في وضع سياسي تسيطر علية قوى واحزاب دينية فرضت رؤيتها الخاصة على كل مفاصل الحياة اليومية للمواطن، حتى في التعليم بكل مراحاه، يمثل خطوة متقدمة قياسا ليس بالفترات السابقة من تاريخ العراق السياسي، وانما مقارنة بدساتير الانظمة السياسية في المنطقة .

المصادر والهوامش :

01 – ايمن ابراهيم الدسوقي، المجتمع المدني في الجزائر، مجلة المستقبل العربي، بيروت العدد 259 (9) 2000 ص 63.

02 – عامر حسن فياض، ناظم عبدالواحد الجاسور: ثالوث المستقبل العربي: الديمقراطية، المجتمع المدني، التنمية، مركز زايد، الامارات العربية، 2003 ص 65 وينظر كذلك فالح عبدالجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون ودار الامين/ القاهرة 1995. وللمزيد من الاطلاع ينظر ايضا الطاهر لبيب، علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني، بحث منشور ضمن كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي / مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 2000 ص ص199–231.

03 – عامر حسن فياض، ناظم الجاسور، مصدر سبق ذكرة ص 65.

04 – المصدر نفسه ص 66، وقارن مع عزمي بشارة، المجتمع المدني (دراسة نقدية) بحث منشر ضمن كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره ص 12.

05 – المصدر نفسه ص 67.

06 – المصدر نفسه ص 67، وقارن مع كريم ابو حلاوة، اشكالية مفهوم المجتمع المدني، دار الاهالي، دمشق، / 1998 ص 73.

07 – المصدر نفسه ص 67.

08 – المصدر نفسه ص 68.

09 – المصدر نفسه ص 70، وينظر كذلك ثناء عبدالله،آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية _ بيروت 1997 ص 282– 283 وقارن مع برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي، دور العوامل الداخلية والخارجية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت /1992 ص 736.

10 – نقلا عن عامر حسن فياض وناظم الجاسورص 66.

11 – محمد عابد الجابري، اشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، بحث منشور في كتاب المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مصدر سبق ذكره، ص ص 183 – 184.

12 – المصدر نفسه ص 184.

13 – ثناء عبدالله، مصدر سبق ذكره ص 281.

14 – المصدر نفسه، ص 282.

15 – محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره ص 184.

16 – المصدر نفسه، ص ص 184 – 185.

17 – المصدر نفسه، ص 185.

18 – المصدر نفسه ص ص 188 – 189.

19 – المصدر نفسه ص 191.

20 – المصدر نفسه ص 192.

21 – المصدر نفسه ص ص 193 – 194.

22 – المصدر نفسه ص 195.

23 – المصدر نفسه ص 196.

24 – المصدر نفسه ص 197.

25– ثناء عبدالله، مصدر سبق ذكره ص 283، وقارن مع عبدالله ساعف، المجتمع المدني في الفكر الحقوقي العربي، ورقة قدمت الى ((المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية))، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نزمها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1995 ص 244.

26 – المصدر نفسه ص 283.

27 – نقلا عن ثناء عبدالله، مصدر سبق ذكره ص 285.

28 – المصدر نفسه ص 285.

29 – اعتمدنا في معالجتنا للمحور الثاني من دراستنا على تحليل مواد الدستور ومن خلال معايشتنا للواقع السياسي العراقي اضافة الى الدراسة التي نشرتها في مجلة السياسة الدولية تحت عنوان عراق ما بعد الحرب قراءة في الخريطة الحزبية، العدد 159/ يناير كانون الثاني 2005 ص 138، وكذلك ما نشر في الصحافة العراقية.